أربع كلمات" . وقد ذكرنا في أوّل الكتاب **أن الكلام** أخص من الجملة، فالاسم يصحّ أن يكون جزء كلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو قام زيد، وأمّا الحرف فلا بدّ في كونه جزء كلام من فعل أو اسم. وقد يحتاج إلى المفرد وقد يحتاج إلى المركّب» [1].

وإذا ذكّرنا بأن مفهوم الكلام يعني عند النحاة العرب في الغالب النواة الإسنادية، وأن المسند والمسند إليه هما جزءا هذه النواة، صار: قول ابن الحاجب: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل» مساويا لقول الجرجاني: «الحرف ما لم يكن لا مسندا ولا مسندا إليه».

لقد سبق أن احترزنا من إطلاق الحكم على تعاريف الأقسام بأنّها تعاريف بالمعنى. ولن نفصّل في هذا الاحتراز القول الآن لأن لذلك موضعا آخر من هذا العمل، إلا أننا نذكر منه ما كان له مسيس علاقة بهذا القسم، وبحدّ الحرف خاصة. فوجه احترازنا أن التعريف لقسم من أقسام الكلام يبدو قائما على المعنى إن نظرت إليه في ذاته، معزولا عن سياقه، فإن أنت نظرت في شرحه وكيفية تأويله من قبل القدامى ألفيته شرحا بمقتضى المقاييس التركيبية. ولئن كان في ما عرضناه من قول ابن الحاجب أو شارحه شيء من ذلك، فلقد تجسم ذلك بشكل نموذجي في المقتصد في شرح الايضاح في حدّ الحرف. فقد أثبت المحقق هذا الحدّ للحرف: «قال أبو علي: والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. . .» [2] بينما شرح عبد القاهر الجرجاني المتن شرحا بمقتضى أنّه يتضمن: "والحرف ما جاء لمعنى ليس غير" . وسنركز على نص الشارح باعتباره نموذجا من التعاريف التي تبدو في ظاهر لفظها تعريفا قائما على أساس المعنى: وهو تعريف الحرف الذي يفترضه: "والحرف ما جاء لمعنى ليس غير" . فإن أنت تابعت شرحه له والتأويل الذي يحمله عليه ألفيته تأويلا تركيبيا خالصا، وحدّا قائما على أساس الوظائف النحوية التي يمكن (أو لا يمكن) أن يؤدّيها هذا القسم من أقسام الكلم:

---

1 شرح الكافية ج 4 ص 259.

2 المقتصد في شرح الإيضاح ص 84.